



النَّادِب
عَنْهُ بِدَرْجَاتٍ إِمَامٌ
أَمِينٌ سَرِّ لِجَنَّةِ الْخَطَّةِ وَالْمُوازِنَةِ

رئيس حزب العدل

قانون رقم (.....) لسنة (.....)

بشأن نظام الإدارة المحلية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام القانون المرافق في شأن نظام الإدارة المحلية.

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق.

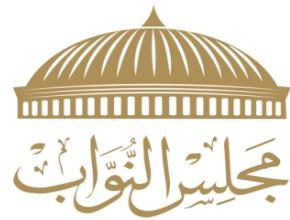
(المادة الثالثة)

بصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه، وإلى أن تصدر هذه اللائحة، يستمر العمل باللوائح والقرارات القائمة حالياً فيما لا يتعارض وأحكام القانون المرافق.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

ويُبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.



النَّادِبُ
عَنْهُ بِدَرْجَاتٍ إِمَامٌ
أَمْمٌ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

قانون نظام الإدارة المحلية

الباب الأول

التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية

الفصل الأول

الوحدات الإدارية

مادة (١)

وحدات الإدارة المحلية هي المحافظات، والراكز، والمدن، والأحياء، والوحدات المحلية القروية، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية.

ويتم إنشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقها ومستوياتها واحتصاصاتها وتغيير أسمائها وإلغاؤها على النحو المبين بموجд القانون .

مادة (٢)

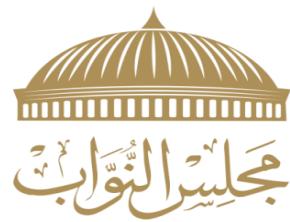
يكون إنشاء المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس النواب، ويجوز أن يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة، ويكون للمحافظة ذات المدينة الواحدة الموارد والاحتصاصات المقررة للمحافظة والمدينة.

مادة (٣)

يكون إنشاء المراكز والمدن والأحياء بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية، وبعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة.

مادة (٤)

يكون إنشاء الوحدات المحلية القروية بقرار من المحافظ المختص بناء على اقتراح المجلس المحلي للمركز المختص وبعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة.



النائب عنه بنعمٌ أمماً

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

ويجوز أن يشمل نطاق الوحدة المحلية للقرية مجموعة من القرى المجاورة التي يصدر بإنشائها وتحديد زمامها قرار من المحافظ المختص، ويتم ذلك وفقاً للأسس والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ويجب ألا تترك قرية دون تبعية لوحدة محلية قروية.

مادة (٥)

ينظم إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وإدارتها القانون الخاص بها، ويكون لكل منها مجلس يتم انتخابه كل أربع سنوات متى بلغ عدد الناخبين بها ثلاثة آلاف ناخب، يجرى انتخابه مع بدء انتخاب المجالس المحلية، ويكون لها ذات السلطات والاختصاصات المقررة للمجلس المحلي للمدينة الواردة في هذا القانون.

مادة (٦)

يجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء.

وفي جميع الأحوال يراعى عند إنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية أو تعديل الحدود بينها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يصدر بتحديده قواعدها ومعاييرها قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء.

مادة (٧)

تتولى الوحدات المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها.

كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصاتها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها، وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء.

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى الوحدات المحلية إدارتها وما تباشره كل منها من الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة.

وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التي لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى.

مادة (٨)

يكون لكل وحدة من الوحدات المحلية مجلس محلي يشكل من أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر لمدة أربع سنوات وفقاً لأحكام قانون المجالس المحلية.

مادة (٩)

يمثل المحافظة محافظها، كما يمثل كل وحدة من الوحدات المحلية الأخرى رئيسها، وذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير.

مادة (١٠)

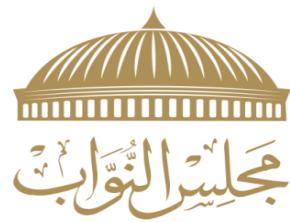
يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء وبناء على اقتراح الوزير المختص بالإدارة المحلية إصدار تنظيم خاص لبعض المدن ذات الأهمية الخاصة بهدف إلى تنميتها والهبوط بمرافقها.

مادة (١١)

تقسم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم للتنمية المحلية يضم كل منها محافظة أو أكثر ويكون لكل إقليم عاصمة على النحو الذي يصدر به قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس النواب.

مادة (١٢)

ينشأ بكل إقليم من أقاليم التنمية المحلية مجلس إقليمي للتنمية يشكل برئاسة أقدم محافظي المحافظات المكونة للإقليم وعضوية كل من:



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

النائب

عندها بنعمه أمماً

١- محافظي المحافظات المكونة للإقليم.

٢- رؤساء المجالس المحلية للمحافظات المكونة للإقليم.

٣- رئيس الأمانة الفنية للإقليم - أميناً عاماً للمجلس.

٤- ممثلي الوزارات المختصة على مستوى الإقليم، ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

٥- ممثلي منظمات الأعمال.

لرئيس المجلس دعوة من يرى الاستعانة بهم من الخبراء وأساتذة الجامعات الإقليمية والمختصين ورجال الأعمال وممثلي الوزارات ومن تتصل اختصاصاتهم بالموضوعات المعروضة على المجلس.

ويجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من رئيسه في عاصمة الإقليم أو المكان الذي يحدده. وتكون القرارات التي يصدرها ملزمة للمحافظات الواقعة في نطاق الإقليم.

ويتولى هذا المجلس ما يأتي:

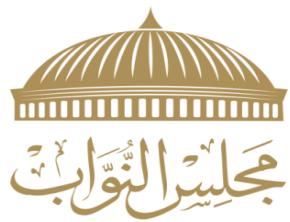
١. توفير المعلومات الكافية عن الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية للإقليم وإعداد خريطة اقتصادية لكل محافظة من محافظات الإقليم.

٢. إعداد الخطط التنموية التي تتضمن تعبئة كافة الموارد المحلية والتي تتخذ أساساً إطاراً لخطة التنمية بما يكفل استخدام الأمثل للاستثمارات والترويج لها.

٣. التنسيق بين مرافق الإقليم لتحقيق استخدام الأمثل لها.

٤. متابعة تنفيذ الخطط والدراسات والبحوث التنموية.

٥. تعليم التجارب الرائدة بين المحافظات.



النَّادِبُ
عَنْهُ بِدَرْجَمٍ أَمَّا
عَنْهُ بِدَرْجَمٍ أَمَّا

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

مادة (١٣)

يكون لكل إقليم أمانة فنية يصدر بها قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بناء على رأي المجلس الإقليمي للتنمية المحلية ووفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية، وتحتسب بالآتي:

١. القيام بالبحوث والدراسات الازمة لتحديد إمكانيات وموارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخداماتها المثلث، واقتراح المشروعات الازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم.
٢. القيام بإعداد الأجهزة الفنية الازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم.

مادة (١٤)

لرئيس المجلس الإقليمي للتنمية المحلية من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح من المجالس المحلية وبعدأخذ رأي مجلس محلي المركز وموافقة مجلس محلي المحافظة أو المحافظات المختصة أن يقرر تشكيل لجنة مشتركة لإدارة المشروعات ذات النفع العام التي تشارك فيها محافظات أو مدن أو قرى متغيرة.

ويحدد رئيس المجلس الإقليمي عدد الأعضاء الذين ينتخبوهم كل مجلس محلي في هذه اللجنة ويجب أن ينضم إلى عضويتها عدد كاف من الخبراء والعاملين ذوي الصلة بالمشروع أو المشروعات التي ستديرها؛ علي ان يرأسها رئيس المجلس الأقليمي للتنمية المحلية .

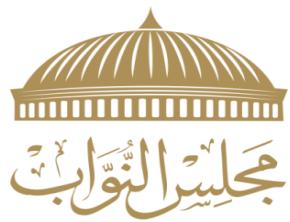
الفصل الثاني

الوزارة

(١٥) مادة

تتولى الوزارة المختصة بالإدارة المحلية كافة المسائل المتعلقة بتنظيم شئون الأجهزة المحلية والوحدات المحلية، وبصفة خاصة ما يأتي:

١. العمل على دعم اللامركزية الإدارية والمالية والإقتصادية للوحدات المحلية، ودعم وسائل تمكين الوحدات المحلية لتوفير المرافق المحلية والنحوش بها وحسن إدراحتها، ووضع البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى الوحدات المحلية وعرضه على مجلس الوزراء لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها.
٢. قياس أداء الأجهزة والوحدات المحلية على جميع المستويات طبقاً للمؤشرات المعتمدة في هذا الشأن.
٣. رفع احتياجات الأجهزة والوحدات المحلية إلى الحكومة، والتنسيق مع الوزراء المعنيين بخصوصها، وتقديم الدعم العلمي والفنى والإداري والمالي الذى تحتاجه هذه الأجهزة والوحدات، مع ضمان التوزيع العادل للمرافق والموارد وتقريب مستويات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية بينها، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية ووفقاً لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الخاصة بمعدلات التنمية.
٤. تنظيم العلاقات بين الأجهزة المحلية.
٥. إصدار إستراتيجية بناء وتنمية قدرات القيادات والكوادر المحلية من منتخبين وتنفيذيين.
٦. تنظيم العلاقات مع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالإدارة المحلية وطرق الإتصال بها، وتنظيم المشاركة في الفعاليات الدولية المتعلقة بالشئون المحلية إقليمياً وعالمياً.
٧. إعداد مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بالإدارة المحلية.



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

الفصل الثالث

مجلس المحافظين

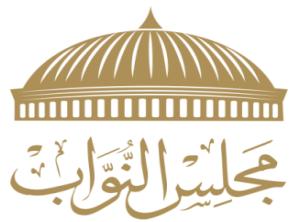
مادة (١٦)

يُشكل مجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزير المختص بالإدارة المحلية وجميع المحافظين ويكون الوزير مقرراً للمجلس، ويجتمع المجلس بصفة دورية لمناقشة الشؤون المحلية، واقرار وسائل تمكن الوحدات المحلية بما يدعم اللامركزية الادارية والمالية والاقتصادية، وتقويم أداء الأجهزة والوحدات المحلية، وتطوير سبل حُسن إدارتها ودعم الرقابة عليها واتخاذ القرارات الالزمة بشأنها، ومناقشة خطط التنمية المحلية.

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء دعوة من يراه من الوزراء، أو نوابهم، أو رؤساء الهيئات أو غيرهم لحضور اجتماع مجلس المحافظين.

وللوزير المختص بالإدارة المحلية طلب عقد اجتماعات مع عدد من المحافظين أو رؤساء الأجهزة المحلية لمناقشة الأمور المشتركة بين أكثر من محافظة أو وحدة محلية أو بين الحكومة والأجهزة المحلية أو مناقشة التحديات التي تواجه هذه الأجهزة أو التحضير لاجتماعات مجلس المحافظين، أو لنشر أفضل التجارب والممارسات.

كما يجوز له الدعوة لعقد مؤتمر عام للأجهزة المحلية برئاسته لمناقشة أهم الإنجازات والتحديات التي تواجهها.



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

النَّادِبُ عَنْهُ بِدَرْجَاتِ اِمَامٍ

الفصل الرابع

المحافظ ونوابه

مادة (١٧)

يكون لكل محافظة محافظ ونائب على الأقل يتم تعيينهم واعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يجوز للمحافظ ولا لنوابه أن يكونوا أعضاء بمجلسى النواب أو الشيوخ أو المجالس المحلية إلا بعد تقديم استقالتهم، ويعامل المحافظ معاملة الوزير ونائب المحافظ معاملة نائب الوزير من حيث المرتب والمعاش.

يعتبر المحافظون ونوابهم مستقiliين بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية ولا يترب على ذلك سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويستمرون في مباشرة أعمال وظائفهم إلى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد ونوابهم

مادة (١٨)

وبمراجعة الشروط الواجب توافرها لشغل الوظائف العامة، يشترط فيمن يعين محافظاً أو نائباً للمحافظ الآتي:

- أ- أن يكون مصرياً ممتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.
- ب- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانوناً.
- ج- أن يكون بالغًا من العمر خمساً وعشرين سنة ميلادية على الأقل عند تعيينه.
- د- أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية أو ما يعادلها على الأقل.
- هـ- لا يكون قد صدر ضده حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

مادة (١٩)

ويؤدي المحافظ ونوابه أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرتهم أعمال وظيفتهم اليمين الآتية:

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة وسلامة أراضيه".

مادة (٢٠)

مع مراعاة سن الإحالـة للمعاش المقرر في القوانين الخاصة بها، يحق للمحافظ العودة لعمله قبل تعيينه محافظاً ، وفي هذه الحالة تتحدد أقدميته بين زملائه وفق ما كانت عليه عند تعيينه ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يعين نائباً للمحافظ.

مادة (٢٠)

يمثل المحافظ السلطة التنفيذية بالمحافظة، ويراقب تنفيذ السياسة العامة للدولة ومرافق الخدمات والإنتاج في نطاق المحافظة وإنفاذ قوانين وأنظمة الحكومة.

ويكون المحافظ مسؤولاً عن الأمن يعاونه في ذلك مدير الأمن في إطار السياسة التي تضعها وزارة الداخلية، ويلتزم مدير الأمن بإخباره فوراً بالحوادث ذات الأهمية الخاصة لاتخاذ التدابير الازمة في هذا الشأن بالاتفاق بينهما.

وعلى المحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة، وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإداري.

مادة (٢٢)

يتولى المحافظ مراقبة وتنسيق أعمال جميع المرافق العامة، وفروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها للوحدات المحلية عدا الجهات والهيئات القضائية والجهات المعاونة لها، والجهات التابعة للقوات المسلحة ووزارة الإنتاج الحربي، وكذلك تنسق أعمال هذه المرافق مع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص الأجهزة المحلية وفقاً لهذا القانون.

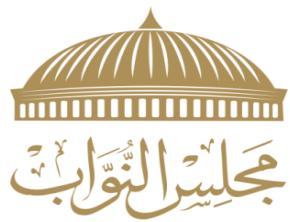
ويتولى إبداء الملاحظات واقتراح الحلول اللازمة في شأن الإنتاج وحسن الأداء، كما يتولى بالنسبة لجميع المرافق التدابير الملائمة لحماية أملاكها.

ويكون للمحافظ السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس إدارات الهيئات العامة والشركات القابضة التي تتولى مراقبة عامة للخدمات في نطاق المحافظة.

(٢٣) مادة

يتولى المحافظ المهام الآتية .

١. مراقبة عدالة توزيع الموارد وتحقيق التنمية المتوازنة في نطاق المحافظة، وله الاعتراض على أي قرار تتخذه الأجهزة المحلية يحول دون تحقيق ذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.
٢. تقديم مقترنات للوزير المختص بالإدارة المحلية بكيفية تحسين أداء الأجهزة المحلية في قطاع أو أكثر.
٣. اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل الرقابة على أعمال الأجهزة المحلية، والتتأكد من توافر المعلومات والبيانات اللازمة لمتابعة وتقدير المشروعات التي تنفذها الأجهزة المحلية بالمحافظة وأتاحه هذه البيانات والمعلومات للأجهزة المركزية والمحليه المعنية بمتابعة والتقييم.
٤. التفتيش على الأجهزة التنفيذية للوحدات المحلية في نطاق المحافظة والمرافق الخاضعة لإشرافها، وله أن يكلف بإجراء هذا التفتيش أجهزة الرقابة المختصة أو من يختاره من الفنيين والإداريين المختصين من الموظفين المدنيين بالمحافظة على النحو المبين في هذا القانون ولائحته التنفيذية.
٥. العمل على جذب الاستثمار الخاص اللازم لتحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل الائق والمنتج في إطار خطة التنمية المحلية المتكاملة للمحافظة ومن خلال العمل مع الأجهزة التنفيذية المعنية لإزالة كافة المعوقات التي تواجه المستثمرين.
٦. الإشراف على تنفيذ السياسات السكانية بالمحافظة وفقاً لاستراتيجية السكان بالتعاون مع الجهات المعنية.
٧. الإشراف على تنفيذ مشروعات تطوير العشوائيات والتي تتولى تنفيذها الأجهزة المركزية بالتعاون مع أجهزة المحافظة وفقاً للخطة التنموية للمحافظة، وتخذ الإجراءات الالزمة لمنع ظهور مناطق عشوائية جديدة.



النَّادِبُ
عَنْهُ بِدِرْجَاتِ امْمَامٍ
أَمْيَنْ سِرْ لِجَنَّةِ الْخَطَّةِ وَالْمُوازِنَةِ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

٨. الاشراف على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتنموية المشتركة بالمحافظة وفقاً لخطط التنمية المحلية المتكاملة للمراكز والمحافظة.

٩. التعاون مع الجهات المعنية لاتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمنع التعدي على الأراضي الزراعية.

مادة (٢٤)

يكون للمحافظ السلطة المختصة في كل ما يتعلق بتطبيق قانون الخدمة المدنية ويكون رئيساً لجميع الموظفين المدنيين بالمحافظة، ويسارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير.

مادة (٢٥)

فيما عدا الجهات والهيئات القضائية والجهات المساعدة لها والجهات التابعة للقوات المسلحة ووزارة الإنتاج الحربي، يكون للمحافظ بالنسبة للموظفين بفروع الوزارات والجهات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى الوحدات المحلية الإختصاصات التالية.

١. اقتراح نقل الموظفين من المحافظة إذا ثبت أن وجودهم فيها لا يتلاءم مع المصلحة العامة.

٢. إبداء الرأي في ترقية ونقل الموظفين بالمحافظة قبل صدور القرار من السلطة المختصة.

٣. الإحالة إلى التحقيق وتوجيه الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة قانوناً للسلطة المختصة.

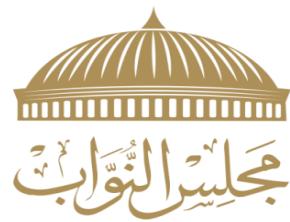
٤. إحالة الموظفين التابعين للهيئات العامة التي تمارس نشاطها في نطاق المحافظة للتحقيق وتوجيه الجزاءات التأديبية المقررة للسلطة المختصة.

ويجب أن يخطر المحافظ السلطة المختصة بما اتخذه من إجراءات أو أصدره من قرارات في الأحوال السابقة.

ويجوز لكل وزير ممن لم تنقل اختصاصات وزارته إلى الوحدات المحلية أن يفوض المحافظ في بعض اختصاصاته.

مادة (٢٦)

للمحافظ أو من يختاره أن يتولى رئاسة الأجهزة المحلية جزئياً أو كلياً بصفة استثنائية في حالة الكوارث الطبيعية والإنسانية التي تعجز الأجهزة المحلية عن التعامل معها بمفردها، وتحدد اللائحة التنفيذية أسلوب القيام بذلك، ومدته وكيفية العدول عنه



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

مادة (٢٧)

يحق للأجهزة المحلية طلب دعم فني من المحافظ، كما يجوز للمحافظ أن يقترح دعماً فنياً إذا تكشف له حاجة هذه الأجهزة لذلك بناءً على تقارير الرقابة والأداء.

مادة (٢٨)

للمحافظ إ حالـة أي من رؤسـاء الأجهـزة التنفيـذـية بالـمحافظـة إلى التـحـقيـق عـما يـقـع مـنـه مـنـ جـرـائمـ أوـ مـخـالـفاتـ تـأـديـبـيةـ أـثـنـاءـ تـأـدـيـةـ أـعـمـالـ وـظـيـفـتـهـ أوـ بـسـبـبـهاـ.

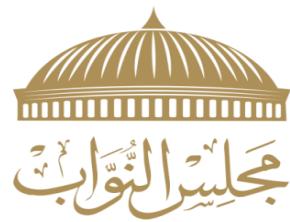
مادة (٢٩)

يجـوزـ لـالـمحـافـظـ بـعـدـ موـافـقـةـ المـجـلسـ الـمـحـالـيـ لـلـمـحـافـظـةـ وـفيـ حدـودـ القـوـاعـدـ وـالـإـجـرـاءـاتـ التـيـ يـنـظـمـهـاـ القـانـونـ،ـ التـصـرـفـ فيـ الأـرـاضـيـ المـعـدـ لـلـبـنـاءـ الـمـلـوـكـةـ لـلـدـوـلـةـ وـالـوـحـدـاتـ الـمـحـالـيـةـ فـيـ الـمـحـافـظـةـ؛ـ كـمـاـ يـجـوزـ لـهـ بـعـدـ موـافـقـةـ المـجـلسـ الـمـحـالـيـ لـلـمـحـافـظـةـ وـفيـ حدـودـ القـوـاعـدـ وـالـإـجـرـاءـاتـ التـيـ يـنـظـمـهـاـ القـانـونـ التـصـرـفـ فيـ الأـرـاضـيـ الـقـابـلـةـ لـلـاسـتـزـارـاعـ دـاخـلـ الزـمـامـ وـالـأـرـاضـيـ الـمـاتـخـمـةـ وـالـمـمـتـدـةـ لـمـسـافـةـ كـيـلوـ مـتـرـينـ وـالـتـيـ تـسـولـ الـمـحـافـظـةـ اـسـتـصـلـاحـهاـ بـعـدـ أـخـذـ رـأـيـ الـوـزـارـةـ الـمـخـصـصـةـ بـاستـصـلـاحـ الـأـرـاضـيـ،ـ وـبـعـدـ الرـجـوعـ لـلـقـوـاتـ الـمـسـلـحةـ بـالـمـحـافـظـاتـ الـحـدـودـيـةـ مـرـاعـاـةـ لـماـ تـقـرـرـهـ مـنـ شـرـوـطـ وـقـوـاعـدـ تـتـطـلـبـهاـ شـئـونـ الدـفـاعـ عنـ الـدـوـلـةـ.

وفي جميع الاحوال يجب أخذ رأي المحافظ المختص وموافقة مجلس محلى المحافظة قبل اتخاذ اجراءات التصرف بأية أراضي مملوكة للوزارات والهيئات داخل نطاق المحافظة.

مادة (٣٠)

يكون للمحافظ اختصاصات الوزير المختص وختصاصات وزير المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح، وذلك في المسائل المالية والإدارية بالنسبة للمرافق والمديريات وفروع الوزارات التي نقلت إلى الوحدات المحلية ولأجهزتها وموازناتها.



النَّادِب
عَنْهُ بِدَرْجَاتٍ إِمَامٌ
أَمِينٌ سَرِّ لِجَنَّةِ الْخَطَّةِ وَالْمُوازِنَةِ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة

رئيس حزب العدل

مادة (٣١)

يكون المحافظ مسؤولاً أمام رئيس مجلس الوزراء عن مبادرته لاختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون، ويلتزم بتقديم تقارير دورية إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية عن نتائج الأعمال في مختلف الأنشطة التي تزاولها المحافظة وأي موضوعات تحتاج إلى تنسيق مع المحافظات الأخرى أو الوزارات المعنية، على أن يعرض الوزير المختص بالإدارة المحلية على مجلس المحافظين تقريراً دوريًا عن نتائج الأعمال في المحافظات المختلفة، وذلك بعد دراسة التقارير الدورية التي تقدم له من المحافظين.

ولرئيس مجلس الوزراء أن يعقد اجتماعات دورية مشتركة بين الوزراء والمحافظين لمناقشة وسائل دعم التعاون والتنسيق بين الوزارات والمحافظات، وتبادل الرأي في أسلوب تذليل ما قد يتعرض نشاط الوحدات المحلية من عقبات.

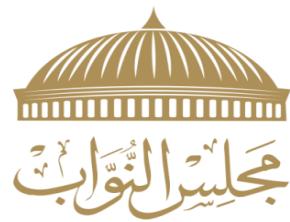
مادة (٣٢)

يكون لكل محافظة ديوان عام يتبع المحافظ، يعاونه في القيام بمهامه ويجوز إنشاء فروع للديوان في حالة اتساع مساحة المحافظة.

ولديوان عام المحافظة التفتيش المباشر على الأجهزة والوحدات المحلية للتأكد من مراعاة القواعد والمعايير المنظمة للخدمات العامة التي يصدرها الوزراء المعنيون.

مادة (٣٣)

يحل نائب المحافظ محل المحافظ حال غيابه ، وفي حالة غيابهما يحل بعدهما السكرتير العام



النَّادِبُ
عَنْهُ بِدَرْجَمٍ إِمَامٍ
أَمِينٌ سَرِّ لِجَنَّةِ الْخَطَّةِ وَالْمُوازِنَةِ

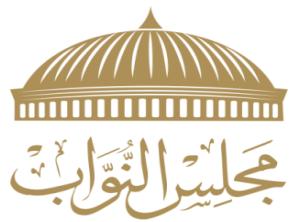
رئيس حزب العدل

مادة (٣٤)

يكون لكل محافظة سكرتير عام له سلطات و اختصاصات وكيل الوزارة في المسائل المالية والإدارية المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة لديوان عام المحافظة.

ويختص بما يلي:

- ١) معاونة المحافظ في وضع الخطط الإدارية والمالية الازمة لشئون المحافظة وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس المحلي للمحافظة بالتنسيق مع المجلس التنفيذي للمحافظة.
- ٢) إعداد مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وعرضها على المحافظ والمجلس التنفيذي تمهيداً لعرضها على المجلس المحلي للمحافظة لمناقشتها واعتمادها ورفعها لوزارة التخطيط.
- ٣) الإشراف على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة بالتعاون مع المجلس التنفيذي للمحافظة وفقاً لقواعد المنظمة.
- ٤) توفير المعلومات والبيانات الازمة، وإعداد تقارير المتابعة الدورية وعرض هذه التقارير على المجلس التنفيذي تمهيداً لعرضها على المجلس المحلي.
- ٥) التعاون مع المجلس التنفيذي في تحديد المزايا التنافسية للمحافظة ووحداتها المحلية الأدنى والترويج لفرص الاستثمارية المتاحة على أرض المحافظة بالتعاون مع الأجهزة المعنية.
- ٦) إعداد مشروع الموازنة العامة للمحافظة بالتعاون مع المجلس التنفيذي واعتماده من المجلس المحلي تمهيداً لمناقشته مع وزارة المالية.
- ٧) التنسيق بين الجهات المعنية بالوزارة للحفاظ على البيئة والمحافظة على المحميات الطبيعية بالمحافظة.
- ٨) الإشراف على سير العمل بمكاتب خدمات المواطنين وتدعم منظومة الخدمات الإلكترونية بالمحافظة وفقاً لمعايير الحوكمة والشفافية والمسائلة.



النائب عنه المنعم ٢٠١٧ رئيس حزب العدل

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

٩) الاشراف على تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي للمحافظة.

كما يكون لكل محافظة سكرتير عام مساعد يعاون السكرتير العام في مباشرته لاختصاصاته، ويحل محله عند غيابه.

مادة (٣٥)

للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته و اختصاصاته إلى نوابه أو سكرتير عام المحافظة أو السكرتير العام المساعد أو إلى رؤساء المصالح أو رؤساء الوحدات المحلية.

مادة (٣٦)

تلزم الحكومة بتقديم الخدمات بأنواعها بصورة ممكناً بجميع وحدات الإدارة المحلية بما يسمح بالفصل بين مقدم الخدمة وطالبيها، وذلك خلال ثلاثة أعوام من تاريخ العمل بهذا القانون، ويجوز إسناد تقديم هذه الخدمات إلى الجهات غير الحكومية.

مادة (٣٧)

يشكل بكل محافظة مجلس تنفيذي برئاسة المحافظ وعضوية كل من:

١. نواب المحافظ.
٢. مدير الأمن.
٣. سكرتير عام المحافظة ويكون أميناً للمجلس.
٤. السكرتير العام المساعد للمحافظة.
٥. رؤساء المراكز والمدن والأحياء والقرى.
٦. رؤساء المديريات المنوط بها تقديم الخدمات المحلية على مستوى المحافظة بالإضافة لشاغلي الوظائف والمسؤوليات التي يتم نقلها للأجهزة المحلية وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.
٧. رؤساء المصالح والأجهزة والهيئات وشركات المرافق العامة في نطاق المحافظة الذين تحددهم اللائحة التنفيذية.
٨. رؤساء أجهزة المدن التابعة للمجتمعات العمرانية الجديدة.

ويجتمع هذا المجلس بدعة من المحافظ مُرة على الأقل كل شهر في المكان الذي يحدده، ولل محافظ دعوة من يراه لحضور هذه الاجتماعات، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمله.

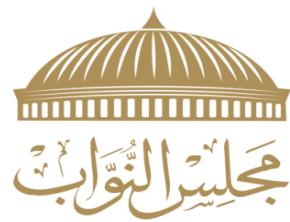
مادة (٣٨)

يتولى المجلس التنفيذي للمحافظة الإختصاصات الآتية:

١. متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للمحافظة وتقديم حسن إنجاز المشروعات والخدمات ومستوى اداء المرافق بالمحافظة وفقاً لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالمحافظة.
 ٢. مناقشة مشروع خطة موازنة المحافظة، وكذلك اقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات، بعد اعتمادها على الوحدات المحلية، وفقاً لخريطة الوظائف والمسؤوليات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.
 ٣. مناقشة الحساب الختامي السنوي للمحافظة.
 ٤. وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية التنفيذية بالمحافظة، قبل عرضها على المجلس المحلي لإقرارها.
 ٥. وضع القواعد الخاصة بمشروعات الإسكان والتخطيط العمراني بالمحافظة، قبل عرضها على المجلس المحلي لإقرارها.
 ٦. دراسة الموضوعات التي تعرض على المجلس المحلي للمحافظة من النواحي الإدارية، والمالية، الفنية والقانونية.
 ٧. دراسة الموضوعات المتعلقة بالاستثمارات التي تتولاها المحافظة.
 ٨. دراسة وبحث ما يحيله إليه المحافظ أو المجلس المحلي للمحافظة من موضوعات.
- ويتولى السكرتير العام بصفته أميناً عاماً للمجلس التنفيذي متابعة ما يصدره المجلس من توصيات وقرارات.

مادة (٣٩)

للمحافظ دعوة أعضاء مجلسي النواب والشيوخ بالمحافظة لاجتماع يشترك فيه أعضاء المجلس التنفيذي أو بعضهم لمناقشة سبل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة، وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بهذا الشأن، والقرارات الصادرة عن الجهات التنفيذية بالمحافظة، ولتبادل الرأي فيما يطرح من موضوعات، وللثالث أعضاء مجلسي النواب والشيوخ بالمحافظة الحق في الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع.



النائب عَنْهُ بِدِرْجَاتِهِ أَمَّا مِنْ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

الفصل الخامس

رئيس المركز

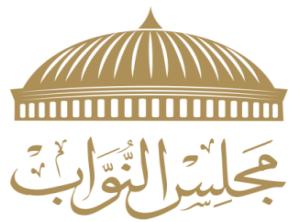
مادة (٤٠)

يكون لكل مركز رئيس ونائب على الأقل هما رئيس ونائب الرئيس للمركز والمدينة عاصمة المركز يعينهما المحافظ ويجب أن تتوافر في رئيس المركز ونائبه الشروط الواردة بالมา دة ١٨ من هذا القانون فيما يتعلق بشروط شغل وظيفه المحافظ .

مادة (٤١)

يكون لرئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة وموازنة المركز والمدينة ويختص بما يلي:

- ١) وضع الخطة الإدارية والمالية الازمة لشئون المركز وتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس المحلي بالتنسيق مع المجلس التنفيذي للمركز.
- ٢) إعداد مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمركز وعرضها على المجلس التنفيذي للمركز تمهيداً لعرضها على المجلس المحلي للمركز لمناقشتها واعتمادها ورفعها لسكرتير عام المحافظة.
- ٣) إعداد مشروع الموازنة العامة للمركز بالتعاون مع المجلس التنفيذي للمركز واعتماده من المجلس المحلي ورفعه لسكرتير عام المحافظة.
- ٤) إعداد الحساب الختامي السنوي للمركز.
- ٥) توفير المعلومات والبيانات الازمة لإعداد تقارير المتابعة الدورية وعرض هذه التقارير على المجلس التنفيذي للمركز تمهيداً لعرضها على المجلس المحلي للمركز.
- ٦) الإشراف على تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية على أرض المركز بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية المعنية.
- ٧) الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي للمركز.



النائب عنه المنعم امام

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

٨) التنسيق بين الجهات المعنية بالمركز للحفاظ على البيئة والمحافظة على المحميات الطبيعية بالمركز.

٩) الإشراف على النظافة بالمركز وإدارة المخلفات بالتعاون مع جهاز تنظيم إدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة.

١٠) الإشراف على سير العمل بمكاتب خدمات المواطنين بالمركز ومنظومة الخدمات الإلكترونية وفقاً لمعايير الحوكمة والشفافية والمساءلة.

١١) الإشراف على تنفيذ مشروعات تطوير العشوائيات بالتعاون مع الأجهزة المركزية المعنية بالتنفيذ وفقاً للخطة التنموية للمركز، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع ظهور مناطق عشوائية جديدة.

١٢) التعاون مع رؤساء المراكز الأخرى لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتنموية المشتركة بالمحافظة وفقاً للخطة التنموية للمراكز والمحافظة.

ولرئيس المركز تفويض بعض اختصاصاته إلى أحد نائبه ، ويحل النائب الأول حسب وروده بالتدوكرة الانتخابية محل رئيس المركز في حالة غيابه وفي حالة غيابهما يحل النائب الآخر ، وفي حالة غيابهم يحل سكرتير المركز محل رئيس المركز، ويبادر من يحل محله جميع اختصاصاته.

ويؤدي رئيس المركز ونائبه امام المجلس المحلي للمركز /المدينة وقبل مباشرة العمل اليمين المبينة بال المادة (١٨) من هذا القانون .

مادة (٤٢)

يشكل بكل مركز مجلس تنفيذي برئاسة رئيس المركز وعضوية كل من:

١. نائب . رئيس المركز.
٢. مأمور المركز.
٣. سكرتير المركز ويكون أميناً للمجلس.
٤. رؤساء المدن والأحياء والقرى الواقعة في نطاقه.
٥. مديرى إدارات الخدمات والإنتاج ومديرى أفرع شركات المرافق العامة بالمركز الذين تحددهم اللائحة التنفيذية بالإضافة لشاغلي الوظائف والمسئوليات التي يتم نقلها لمستوى المركز لإدارتها.



النائب عنه المنعم امام

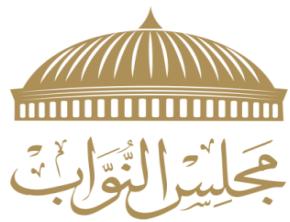
أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل أسبوعين في المكان الذي يحدده، وتبين اللائحة التنفيذية نظام عمله.

مادة (٤٣)

يتولى المجلس التنفيذي للمركز مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في البند (٨، ٦٧، ٤) من المادة (٣٨) من هذا القانون وذلك على مستوى المركز؛ بالإضافة إلى الاختصاصات الآتية:

١. توفير احتياجات المدن والاحياء والقرى من أجهزة إدارية وفنية لمباشرة اختصاصاتها وفقاً للوظائف والمسؤوليات التي تتولى إدارتها.
٢. تدبير الموارد المالية الازمة لتقديم العون المالي للمدن والاحياء والقرى التي تُقصِّر مواردها الذاتية عن الوفاء باحتياجاتها وتغطيته الوظائف والمسؤوليات التي تتولى إدارتها وفق خططها وموازنتها في حدود ما يقرره المجلس المحلي للمركز.
٣. دراسة واقتراح القيام بالمشروعات المشتركة التي تخدم أكثر من وحدة محلية بدائرة المركز.
٤. التنسيق بين مشروعات المدن والاحياء والقرى طبقاً لتوصيات وتقديرات وقييم المجلس المحلي للمركز.
٥. متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للمركز، وتقدير حسن إنجاز المشروعات والخدمات ومستوى أداء المرافق على مستوى المركز وفقاً لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالمركز.
٦. مناقشة مشروعية خطة وموازنة المركز، اقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات علي الوحدات المحلية التابعة للمركز بعد اعتمادها وفقاً لخريطة الوظائف والمسؤوليات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.
٧. مناقشة الحساب الختامي السنوي للمركز.



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

النائب
عَنْهُ بِدِرْجَاتِهِ أَمَّا مِنْ

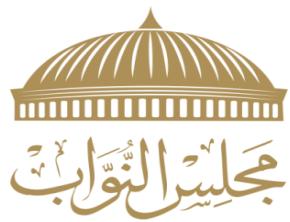
الفصل السادس

رئيس المدينة

مادة (٤٤)

يكون لكل مدينة رئيس ونائب على الأقل يعينهم المحافظ وتكون لرئيس المدينة سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة موازنة المدينة، ويختص بما يلي:

- ١) وضع الخطط الإدارية والمالية الازمة لشئون المدينة، وتنفيذ قرارات المجلس المحلي للمدينة بالتنسيق مع المجلس التنفيذي للمدينة.
- ٢) إعداد مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة وعرضها على المجلس التنفيذي للمركز تمهدأً لعرضها على المجلس المحلي للمدينة لمناقشتها واعتمادها ورفعها لسكرتير عام المحافظة.
- ٣) إعداد مشروع الموازنة العامة للمدينة بالتعاون مع المجلس التنفيذي للمدينة واعتماده من المجلس المحلي للمدينة ورفعه لسكرتير عام المحافظة.
- ٤) توفير المعلومات والبيانات الازمة لإعداد تقارير المتابعة الدورية وعرض هذه التقارير على المجلس التنفيذي للمدينة تمهدأً لعرضها على المجلس المحلي للمدينة.
- ٥) الإشراف على تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية على أرض المدينة بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية المعنية.
- ٦) الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي للمدينة.
- ٧) التنسيق بين الجهات المعنية بالمدينة لحفظ البيئة والمحافظة على المحميات الطبيعية بها.
- ٨) الإشراف على النظافة بالمدينة وإدارة المخلفات بالتعاون مع جهاز إدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة.
- ٩) الإشراف على سير العمل بمكاتب خدمات المواطنين ومنظومة الخدمات الإلكترونية بالمدينة وفقاً لمعايير الحوكمة والشفافية والمساءلة.



النَّادِبُ عَنْهُ بِدِرْجَاتِهِ أَمَّا مِنْ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

١٠) الإشراف على تنفيذ مشروعات تطوير العشوائيات بالتعاون مع الأجهزة المركزية المعنية بالتنفيذ وفقاً للخطة التنموية للمدينة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع ظهور مناطق عشوائية جديدة.

١١) التعاون مع رؤساء المدن الأخرى لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتنمية المشتركة بالمحافظة وفقاً للخطة التنموية للمدن والمحافظة.

ولرئيس المدينة تفويض بعض اختصاصاته إلى النائبين، ويحل النائب الأول محله في حالة غيابه، وفي حالة غيابهما يحل سكرتير المدينة محل رئيس المدينة وباشر من يحل محله جميع اختصاصاته، ويؤدي رئيس المدينة ونائبه قبل مباشرة العمل اليمين المبينة بالمادة ١٨ من هذا القانون أمام المجلس المحلي للمدينة.

مادة (٤٥)

يشكل بكل مدينة مجلس تنفيذي برئاسة رئيس المدينة وعضوية كل من:

١. نائب رئيس المدينة.
٢. مأمور القسم.
٣. سكرتير المدينة ويكون أميناً للمجلس.
٤. مديرى إدارات الخدمات والإنتاج ومديرى أفرع شركات المرافق بالمدينة الذين تحددهم اللائحة التنفيذية.

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل أسبوعين في المكان الذي يحدده، وفي حالة غياب الرئيس يحل محله نائبه وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمله.

مادة (٤٦)

يتولى المجلس التنفيذي للمدينة مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في البنددين (٧، ٨) من المادة (٤٨) من هذا القانون وذلك على مستوى المدينة؛ بالإضافة إلى الاختصاصات الآتية:-

١. متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للمدينة وتقييم حسن إنجاز المشروعات والخدمات ومستوى أداء المرافق على مستوى المدينة وفقاً لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالمدينة.



النَّادِبُ
عَنْهُ بِدِرْجَاتِهِ
الْمُنْعَمُ مِنْ أَمْمَهُ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

٢. مناقشة مشروع خطط وموازنات المدينة، واقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات على مشروعات الأحياء التابعة للمدينة بعد اعتمادها، وفقاً لخريطة الوظائف والمسؤوليات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

٣. مناقشة الحساب الختامي السنوي.

٤. مراقبة تحصيل موارد المدينة أياً كان نوعها.

٥. المساعدة في تنمية المرافق والمنشآت والأجهزة المحلية.

٦. الاشتراك مع وحدة محلية أخرى في إنشاء أو إدارة أعمال أو مرافق لحساب الوحدتين وذلك بعد موافقة المجلس المحلي للمدينة.

٧. وضع القواعد التي تكفل حُسن سير العمل بالأجهزة الإدارية والتنفيذية بالمدينة.

الفصل السابع

رئيس الحي

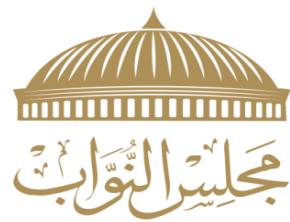
مادة (٤٧)

يكون لكل حي رئيس ونائب على الأقل يعينهم المحافظ وتكون لرئيس الحي سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة وموازنة الحي، ويختص بما يلي:

(١) وضع الخطط الإدارية والمالية الازمة لشئون الحي، وتنفيذ قرارات المجلس المحلي بالتنسيق مع المجلس التنفيذي للحي.

(٢) إعداد مشروع خطة الخدمات المحلية للحي وعرضها على المجلس التنفيذي للحي تمهدًا لعرضها على المجلس المحلي للحي لمناقشتها واعتمادها ورفعها لسكرتير العام المحافظة.

(٣) إعداد مشروع الموازنة العامة للحي بالتعاون مع المجلس التنفيذي للحي واعتماده من المجلس المحلي للحي ورفعه لسكرتير عام المحافظة.



النائب
عَنْهُ بِدَرْجَاتِهِ امْمَانٌ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

٤) توفير المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد تقارير المتابعة الدورية وعرض هذه التقارير على المجلس التنفيذي للحي تمهدًا لعرضها على المجلس المحلي للحي.

٥) الإشراف على تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية بالحي بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية المعنية.

٦) الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي للحي.

٧) الإشراف على النظافة بالحي وإدارة المخلفات بالتعاون مع جهاز تنظيم إدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة.

٨) الإشراف على سير العمل بمكاتب خدمات المواطنين ومنظومة الخدمات الإلكترونية بالحي وفقاً لمعايير الحوكمة والشفافية والمساءلة.

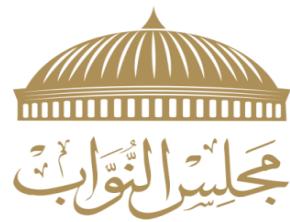
ولرئيس الحي تفويض بعض اختصاصاته إلى نائبه ويحل النائب الأول حسب وروده بتذكرة الانتخاب محله في حالة غيابه، وفي حالة غيابهما النائب الآخر وفي حالة غيابهما يحل سكرتير الحي محلهم، ويبادر من يحل محله جميع اختصاصاته، ويؤدي رئيس الحي ونائبه قبل مباشرة العمل اليمين المبينة بالمادة ١٨ من هذا القانون أمام المجلس المحلي للحي.

مادة (٤٨)

يشكل بكل حي مجلس تنفيذي برئاسة رئيس الحي وعضوية كل من:

١. نائب رئيس الحي.
٢. مأمور القسم.
٣. سكرتير الحي ويكون أميناً للمجلس.
٤. رؤساء الأجهزة التنفيذية ومديري أفرع شركات المرافق العامة في نطاق الحي الذين تحددهم اللائحة التنفيذية.

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل أسبوعين في المكان الذي يحدده، وفي حالة غياب الرئيس يحل محله نائبه الأول، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمله.



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

مادة (٤٩)

يتولى المجلس التنفيذي للحي بالإضافة إلى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في البندين (٨، ٧) من المادة (٣٨) من هذا القانون على مستوى الحي. الاختصاصات الآتية:

١. مراقبة تحصيل الموارد المنصوص عليها في المادة (٦١) من هذا القانون.
٢. وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية والتنفيذية للحي.
٣. متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للحي، وتقييم حسن إنجاز المشروعات والخدمات ومستوى أداء المرافق على مستوى الحي، وفقاً لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالحي.
٤. مناقشة مشروعى خطة وموازنة الحي، وتوزيع الاعتمادات التي تخصص للاستثمارات على مستوى الحي، وفقاً لخريطة الوظائف والمسؤوليات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.
٥. مناقشة الحساب الختامي السنوي للحي.

الفصل الثامن

رئيس الوحدة المحلية للقرية

مادة (٥٠)

يكون لكل وحدة محلية قروية رئيس بدرجة مدير عام ونائب على الأقل يعييهما المحافظ و تكون له سلطات رئيس المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة وموازنة القرية ويختص بما يلي:

١. وضع الخطط الإدارية والمالية الالزمة لشئون الوحدة المحلية القروية وتنفيذ قرارات المجلس المحلي بالتنسيق مع المجلس التنفيذي للوحدة.
٢. إعداد مشروعى خطة وموازنة الوحدة المحلية القروية وعرضها على المجلس التنفيذي للقرية تمهيداً لعرضها على المجلس المحلي للقرية لمناقشتها واعتمادها ورفعها للسكرتير العام.
٣. اعداد الحساب الختامي للوحدة.

٤. توفير المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد تقارير المتابعة الدورية وعرض هذه التقارير على المجلس التنفيذي للوحدة تمهدًا لعرضها على المجلس المحلي للوحدة المحلية القروية.
 ٥. الإشراف على تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية بالوحدة بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية المعنية.
 ٦. الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي للقرية.
 ٧. الإشراف على النظافة بالوحدة وإدارة المخلفات بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالمحافظة.
- ولرئيس الوحدة المحلية القروية تفويض بعض اختصاصاته إلى نائبه ويحل النائب الأول محله في حالة غيابه وهي حالة غيابهما يحل النائب الآخر، ويبادر من يحل محله جميع اختصاصاته.

ويؤدي رئيس الوحدة المحلية القروية ونائبه قبل مباشرة العمل اليمين المبينة بالمادة ١٨ من هذا القانون أمام المحافظ

مادة (٥١)

يشكل بكل وحدة محلية قروية مجلس تنفيذي برئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية وعضو كل من:-

١. نائب رئيس الوحدة المحلية القروية.
٢. رؤساء الأجهزة التنفيذية بدائرة الوحدة المحلية.
٣. سكرتير الوحدة المحلية القروية ويكون أميناً للمجلس.
٤. ممثل عن وزارة الداخلية.

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرتين على الأقل كل أسبوعين في المكان الذي يحدده

مادة (٥٢)

يتولى المجلس التنفيذي للوحدة المحلية القروية فضلاً عن مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في البندين (٧)، (٨) من المادة (٣٨) من هذا القانون على مستوى الحي الاختصاصات الآتية:

١. مراقبة تحصيل الموارد المنصوص عليها في المادة (٦١) من هذا القانون.
٢. وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية والتنفيذية للقرية.
٣. متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للوحدة المحلية القروية، وتقييم حسن إنجاز المشروعات والخدمات ومستوى أداء المرافق على مستوى القرية، وفقاً لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالقرية.

٤. مناقشة مشروع خطط وموازنات الوحدة المحلية القروية، وتوفير الاعتمادات التي تخصص للاستثمارات على مستوى الوحدة.

٥. مناقشة الحساب الختامي السنوي للوحدة المحلية القروية.

الفصل التاسع

الموظفون بالوحدات المحلية

مادة (٥٣)

يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة أو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إليها هيكل تنظيمي يشمل جميع الموظفين في مجال اختصاصها في نطاق المحافظة، وتكون تبعيتم الإدارية للمحافظة، ويكون الموظفون في كل مديرية من هذه المديريات وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ويكون تعين مديرى المديريات أو فروع الوزارات ونديهم لها بقرار من المحافظ المختص.

مادة (٥٤)

يكون تعين السكرتير العام والسكرتير العام المساعد بالوحدان المحلية بقرار من محافظ المحافظة.

مادة (٥٥)

تنقل بقوة القانون الاعتمادات المالية الخاصة بالموظفين في الجهات التي نقلت اختصاصاتها للوحدات المحلية إلى الموازنات الخاصة بهذه الوحدة.

مادة (٥٦)

تسري على الموظفين بالوحدات المحلية أحكام قانون الخدمة المدنية، وذلك فيما لم يرد بشأن نص خاص في هذا القانون أو يتعارض مع أحکامه.

مادة (٥٧)

تتولى كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون المالية العامة الموحد وقانون المحاسبة الحكومية وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات وقانون نظام الادارة المحلية ونظام الادارة المالية للموازنات المستقلة للمحليات مراجعة حسابات الوحدات المحلية وصيانتها وحساباتها الخاصة بالنسبة لإيراداتها ومصروفاتها.

ويكون ممثلو وزارة المالية في هذه الوحدات مسؤولين عن صحة هذه الحسابات ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها، وذلك على النحو الذي تبنيه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويخطر الجهاز المركزي للمحاسبات المجلس المحلي للمحافظة والمحافظ المختص ورؤساء الوحدات المحلية الأخرى بالتقارير التي يدها عن حساباتها.

مادة (٥٨)

يتولى مجلس الدولة وحده إفتاء في الموضوعات القانونية المتعلقة بالوحدات والمجالس المحلية وتتولى هيئة قضايا الدولة مباشرة الدعاوى التي تكون هذه الوحدات والمجالس طرفاً فيها.

وتتم إحالة الموضوعات القانونية المشار إليها بالفقرة السابقة من رئيس المجلس المحلي للمحافظة أو من المحافظ أو من ينوبه بحسب الأحوال.

مادة (٩٥)

يتولى مجلس الوزراء الرقابة على أعمال المحافظات وتقدير أدائها وأعمالها طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، وتستهدف هذه الرقابة ما يلي :

أ- مراعاة تنفيذ السياسة العامة والخطة العامة للدولة

ب- تحقيق المحافظات للأهداف المقررة لها ، وتقدير أدائها وتنفيذها للتوجهات التي تكفل التنسيق بين المحافظات والوزارات .

ولرئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية وبعدأخذ رأي المحافظ المختص أن يتخذ أي إجراء أو يقوم بأي عمل كان يتعين على أي من المجالس المحلية القيام به وفقاً للخطة العامة للدولة أو الموازنة المعتمدة أو تفرضه القوانين واللوائح . ويشرط لذلك أن يخطر المحافظ الوزير المختص بالإدارة المحلية بالإجراء المطلوب واسباب عدم اتخاذه من المجلس المحلي المختص .

ولرئيس مجلس الوزراء اتخاذ أي إجراء أو القيام بأي عمل من شأنه التنسيق بين عدد من المحافظات فيما يتعلق بالمرافق والخدمات والمشروعات المشتركة ، وذلك بناءً على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية وأخذ رأي المحافظين المختصين .

مادة (٦٠)

يتولى كل وزير في نطاق اختصاص وزارته ما يأتي:

أ- إبلاغ المحافظات بالخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها من الناحية الفنية، وإبلاغ الوحدات المحلية بما يراه من إرشادات وتوجهات فنية تؤدي إلى حسن سير الخدمات في المرافق العامة بما يتفق مع السياسات العامة للدولة ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الزراعية والتركيب المحصولي وشئون التموين وتسعير السلع .

ب- وضع خطة سنوية بالاتفاق مع المحافظين المعنيين لتوزيع وتنسيق العمالة الفنية بين المحافظات وفق احتياجاتها وإبلاغ هذه الخطة إلى المحافظين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

ج- المساهمة مع الوحدات المحلية في تنفيذ الأعمال والمشروعات الداخلة في اختصاص هذه الوحدات بعد الاتفاق معها .

الباب الثاني

الموارد المالية

الفصل الأول

الموارد المالية للمحافظة

مادة (٦١)

يكون لكل محافظة موازنة محلية مستقلة يتم تقسيم أبوابها للبرامج، وبنود تحدها اللائحة التنفيذية، ويكون للمحافظ حرية المناقلة من برنامج لأخر أو من بند إلى بند في ذات الباب، بعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة ويرحل فائض الإيرادات المحلية في نهاية كل سنة مالية إلى السنة المالية التالية . يتم تمويل مواردها من:

١. إيرادات المديريات، وفروع الوزارات، والجهات التي تنقل اختصاصاتها للمحافظة.
٢. نصيب المحافظة من حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان الزراعية ، وكذا نصيتها من حصيلة الضريبة الإضافية على ضريبة الأطيان في المحافظة.
٣. نصيب المحافظة من الضريبة على العقارات المبنية .
٤. نصيب المحافظة من حصيلة الثروة المعدنية والمحجرية.
٥. ضرائب ورسوم السيارات والدراجات بأنواعها ووسائل النقل المرخص بها من المحافظة.
٦. حصيلة استثمار أموال المحافظة وإيرادات المرافق والمشروعات التي تقوم بإدارتها.
٧. الضرائب الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح المحافظات، كذلك الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للمحافظة لصالح مشروع معين أو قطاع معين ويجوز أن يكون هذا الرسم لمدة معينة أو أن يتم تحصيله من منطقه معينه أو من فئة معينة.
٨. التحويلات المالية المركزية.
٩. التبرعات والوصايا بشرط موافقة مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية.
١٠. القروض والسنادات المحلية لتمويل الخدمات المحلية وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.
١١. ما تخصصه وزارة التنمية المحلية من الحساب المشترك للتنمية المحلية.
١٢. أرباح المشروعات الإنتاجية والخدمية التي تملكها المحافظة.

١٣. ٢٥٪ من مقابل التحسين وفقاً لقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والذي يتم تحصيله في نطاق المحافظة.
١٤. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس المحلي للمحافظة.
ويجوز للمجلس المحلي للمحافظة توزيع حصة من الموارد المالية للمحافظة على الوحدات المحلية الداخلة في نطاقه بما يضمن التوزيع العادل وتقرير مستويات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات.

مادة (٦٢)

ينشأ بكل محافظة صندوق للتنمية المحلية يفتح له حساب ضمن حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي ويكون له الشخصية الاعتبارية ويضم من حسابات فرعية ومنها حساب الإسكان الاقتصادي والتنمية العمرانية، وحساب لأغراض التعمير واستصلاح الأراضي والتنمية الريفية، وحساب لتنمية الاقتصاد المحلي ويجوز أن يتم إنشاء حسابات جديدة على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية.

وتعتبر موارد الصندوق من الموارد الذاتية للمحافظة ويرحل الفائض في نهاية كل سنة مالية إلى السنة التالية، وتعتبر أموال هذا الصندوق أموالاً عامة.

ويصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص بالإدارة المحلية بعد موافقة وزير المالية لائحة النظام الأساسي للصندوق تتضمن على الأخص تشكيل و اختصاصات مجلس الإدارة ونظم تمويل المشروعات ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق وغير ذلك من أحكام.

وتؤول لهذا الصندوق جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بجميع الصناديق والحسابات القائمة وقت العمل بهذه القانون.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات والضوابط المنظمة لعملية نقل الحسابات.

مادة (٦٣)

يعدل مسمى حساب الإسكان الاقتصادي إلى حساب الإسكان الاقتصادي والتنمية العمرانية، وحساب استصلاح الأراضي إلى حساب استصلاح الأراضي والتنمية الريفية، وحساب الخدمات والتنمية المحلية إلى حساب التنمية الاقتصادية المحلية، وتؤول لصندوق التنمية المحلية جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالحسابات القائمة قبل صدور هذا القانون.

مادة (٦٤)

ت تكون موارد الحساب الفرعى لاستصلاح الأراضي والتنمية الريفية بصدقى التنمية المحلية على مستوى المحافظة من حصيلة التصرف فى الأراضي المستصلاحة المشار إليها فى هذا القانون. وحصيلة تجنين حالات وضع اليد فى المناطق المتاخمة للزمام ووفقاً للقرارات المنظمة وداخل الكردون.

مادة (٦٥)

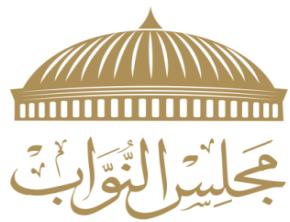
تستخدم موارد الحساب الفرعى لاستصلاح الأراضي والتنمية الريفية بصدقى التنمية المحلية على مستوى المحافظة فى الاستخدامات الآتية:

١. تمويل أعمال استصلاح الأراضي الذى تقوم به المحافظة فى المناطق المتاخمة للزمام وتمويل أعمال البنية التحتية الازمة وإنشاء تجمعات قروية جديدة.
٢. تمويل مشروعات حفر الآبار وشق الترع وتطهيرها أو تغطيتها.
٣. المشروعات الهدافلة إلى تطوير القرى والتجمعات الريفية، وامدادها بالخدمات والمرافق الرئيسية.

مادة (٦٦)

ت تكون موارد الحساب الفرعى للإسكان الاقتصادي والتنمية المحلية على مستوى المحافظة من:

١. ٢٥% من مقابل التحسين وفقاً لقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والذي يتم تحصيله في نطاق المحافظة.
٢. حصيلة التصرف في الأراضي المعدة للبناء المشار إليها في المادة من هذا القانون.
٣. حصيلة إيجارات وأقساط تملك المساكن المملوكة للمحافظة.
٤. ٢٥% من حصيلة الغرامات التي يقضى بها طبقاً لقانون البناء على مستوى المحافظة.
٥. ٢٥% من حصيلة تجنين حالات وضع اليد في المدن وداخل زمام القرى وفقاً للقرارات المنظمة.
٦. المنح والهبات التي يقبلها الصندوق لصالح الحساب وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية.
٧. الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للمحافظة لصالح هذا الحساب.



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

النائب
عن بدم المعمور أمم

مادة (٦٧)

تستخدم موارد الحساب الفرعي للإسكان الاقتصادي والتنمية المحلية على مستوى المحافظة في الإستخدامات التالية:

١. تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وفقاً للمواصفات ومعايير التي تقرّرها الخطة القومية للإسكان.
٢. تمويل مشروعات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والتي تدخل في اختصاصات الوحدات المحلية ووفقاً للخطط المحلية المعتمدة.
٣. إعداد وتنفيذ المخططات التفصيلية للمناطق غير المخططة والمناطق العشوائية ومناطق إعادة التخطيط، ومناطق الامتداد وتطوير وسط المدينة وذلك في إطار المخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى.
٤. شراء الأراضي التي تتطلبها تنفيذ المشروعات ذات الصفة المحلية وكذلك توفير المبلغ اللازم للتعويض عن أعمال نزع الملكة للمنفعة العامة وفقاً للقانون المنظّم لأعمال نزع الملكة للمنفعة العامة.
٥. تمويل أعمال التنسيق الحضاري وفقاً لأحكام قانون البناء.
٦. دعم المشروعات الواردة في برنامج الخدمات البلدية التي لا تكفي الاعتمادات المالية المُدرجة لها في موازنة المحافظة لإتمامها.

مادة (٦٨)

ت تكون موارد الحساب الفرعي للاقتصاد المحلي وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بـ صندوق التنمية المحلية على مستوى المحافظة من:

١. الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للمحافظة لصالح هذا الحساب.
٢. أرباح المشروعات الإنتاجية التي يمولها هذا الحساب.
٣. التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق المجلس المحلي للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب.
٤. التمويل الذي يُتاح من الصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٥. القروض.

٦. الإعانتات والتبرعات والهبات والوصايا التي تُقبل طبقاً للأحكام والقواعد التي يضعها مجلس الوزراء.

٧. حصيلة استثمار أموال هذا الحساب.

ماده (٦٩)

تستخدم موارد الحساب الفرعى للاقتصاد资料 الملى وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بصدوق التنمية المحلية على مستوى المحافظة في الاستخدامات التالية:

١. تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية وفقاً للقواعد المنظمة لعمليات التمويل والتحصيل والمتابعة.

٢. توفير البنية التحتية الازمة لتنمية الاقتصاد المحلي مثل المناطق الحرفية والأسواق المحلية.

٣. إنشاء المشروعات الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية والتي تُعَظِّم التنافسية المحلية.

٤. توفير الدعم الفنى للحد من درجة المخاطرة ودعم القدرات التسويقية وتوفير حضانات لتلك المشروعات مع العمل على تحقيق التكامل الافقى والرأسي مع المشروعات المتوسطة والكبيرة في نطاق المحافظة.

٥. دعم المشروعات الواردة في برنامج دعم الاقتصاد المحلي التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة المحافظة لإتمامها.

مادة (٧٠)

ينشأ حساب مشترك للتنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية ضمن حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي تتكون موارده من :

١ - ٥% من إجمالي حصيلة الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة .

٢ - ٥% من إجمالي حصيلة الخزانة العامة من الضريبة على العقارات.

٣ - ٢٠% من إجمالي حصيلة الخزانة العامة من الثروة المعدنية والمحجرية.

٤ - ما تخصصه الموازنة العامة للحساب المذكور .

٥ - ما تتضمنه الاتفاقيات الدولية من مساعدات مالية للإدارة المحلية.

٦ - إلئانات والتبرعات والهبات والوصايا التي تقبل طبقاً للأحكام والقواعد التي يضعها مجلس الوزراء.

ويتم توزيع مخصصات هذا الحساب على الوحدات المحلية المختلفة وفقاً لمعادلة تمويلية تضمن التوزيع العادل وتقريب مستويات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات وذلك وفقاً لما تحدده احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن مستويات التنمية بالمحافظات ومستويات الفقر وما تحدده لائحة التنفيذية.

وتعتبر أموال هذا الحساب أموالاً عامة، ويرحل فائض هذا الحساب في نهاية كل سنة مالية إلى السنة المالية التالية.

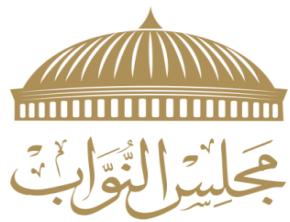
الفصل الثاني

الموارد المالية للمركز

مادة (٧١)

يكون لكل مركز موازنة محلية مستقلة يتم تقسيم أبوابها لبرامج وبنود تبدأ من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، ويكون رئيس المركز حرية المناقلة من برنامج لأخر أو من بند إلى بند في ذات الباب بعد موافقة المجلس المحلي للمركز ويرحل فائض الإيرادات المحلية في نهاية كل سنة مالية إلى السنة المالية التالية ويتم تمويل مواردها من:-

١. حصيلة استثمار أموال المركز وإيرادات المرافق التي يديرها.
٢. التحويلات المالية المركزية.
٣. التبرعات، والهبات، والوصايا التي تقبل طبقاً للأحكام والقواعد التي يضعها مجلس الوزراء بشرط موافقته على ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية.
٤. القروض.



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

٥. الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للمركز.

٦. ما يخصصه المجلس المحلي للمحافظة.

مادة (٧٢).

ينشأ بكل مركز أو بكل حي في المحافظات ذات المدينة الواحدة صندوق للتنمية المحلية يفتح له حساب ضمن حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي ويكون له الشخصية الاعتبارية.

وتعتبر موارد صندوق التنمية المحلية للمركز أو الحي من الموارد الذاتية، ويرحل الفائض في نهاية كل سنة مالية إلى السنة التالية، ويعتبر أموال هذا الصندوق أموال عامة.

ويصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص بالإدارة المحلية بعد موافقة وزير المالية على لائحة النظام الأساسي للصندوق تتضمن على الأخص تشكيل و اختصاصات مجلس الإدارة ونظم تمويل المشروعات ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق واستخدامات أمواله، وغير ذلك من أحكام.

تدمج حسابات الخدمات والتنمية بالماراكز، والمدن والقرى في صندوق التنمية المحلية للمركز أو الحي في المحافظات ذات المدينة الواحدة كما تؤول له جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بهذه الحسابات، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات والضوابط المنظمة لعملية دمج الحسابات.

مادة (٧٣)

يتكون موارد صندوق التنمية المحلية على مستوى المركز أو الحي في المحافظات ذات المدينة الواحدة من:

٧٥.١ من مقابل التحسين وفقاً لقانون ٢٢ لسنة ١٩٥٥ والذي يتم تحصيله في نطاق المركز أو الحي في المحافظات ذات المدينة الواحدة.

٧٥.٢ حصلية مقابل الانتفاع الذي يؤدي في حالات الاعفاء من قيود الارتفاع وفقاً لأحكام قانون البناء وذلك على مستوى المركز أو الحي في المحافظات ذات المدينة الواحدة.

٣. القروض.

٤. الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي تقبل طبقاً للأحكام والقواعد التي يضعها المجلس المحلي للمركز أو الحي في المحافظات ذات المدينة الواحدة.

٥. حصيلة استثمار أموال هذا الحساب.

٦. ٧٥٪ من حصيلة الغرامات التي يقضي بها طبقاً لقانون البناء على مستوى المركز أو الحي في المحافظات ذات المدينة الواحدة.

٧. ٧٥٪ من حصيلة تقنين حالات وضع اليد في المدن وداخل زمام القرى وفقاً للقرارات المنظمة.

٨. الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للمركز أو الحي في المحافظات ذات المدينة الواحدة لصالح هذا الصندوق.

مادة (٧٤)

تستخدم موارد صندوق التنمية المحلية على مستوى المركز أو الحي في المحافظات ذات المدينة الواحدة في الاستخدامات الآتية:

١. إنشاء وتطوير الأسواق المحلية وفقاً للمخططات الاستراتيجية المعتمدة وعلى النحو الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة المعتمدة.

٢. إنشاء المشروعات وأعمال البنية التحتية التي تحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والمقومات السياحية والترفيهية والمسطحات المائية على مستوى المركز.

٣. تنفيذ وصيانة مشروعات المياه والصرف الصحي والمخلفات الصلبة والكهرباء والطرق والكباري والنقل وإنشاء المتنزهات العامة والتي تدخل في اختصاص المركز.

٤. دعم المشروعات الواردة في برنامج الخدمات البلدية وبرنامج دعم الاقتصاد المحلي علي مستوى المركز التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة المركز لإتمامها.

الفصل الثالث

الموارد المالية للمدينة أو الحي

مادة (٧٥)

يكون لكل مدينة أو حي موازنة محلية يتم تقسيم أبوابها لبرامج وبنود تبدأ من العام المالي التالي لانتخاب المجالس المحلية طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ويكون لرئيس المدينة أو الحي حرية المناقلة من برنامج لأخر أو من بند إلى بند في ذات الباب بعد موافقة المجلس المحلي للمدينة أو الحي ويرحل فائض الإيرادات المحلية في كل سنة مالية إلى السنة التالية.

مادة (٧٦)

تشمل موارد المدينة أو الحي ما يأتي:-

(أولاً) ما يخصصه المجلس المحلي للمحافظة من الموارد المقررة للمحافظة.

(ثانياً) حصيلة مقابل التحسين المفروض على العقارات التي انتفعت من أعمال المنفعة العامة بالفئات المقررة في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠.

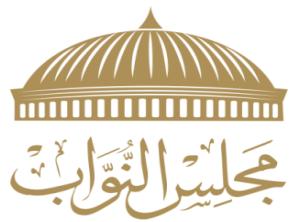
(ثالثاً) المقابل الذي يفرضه المجلس المحلي للمدينة أو الحي على الاستغلال أو الانتفاع بالمرافق العامة التابعة لأي منها أو التي تديرها الأجهزة التنفيذية أو على استعمال واستغلال الأموال العامة.

(رابعاً) حصيلة الحكومة في نطاق المدينة أو الحي من إيجار المباني وأراضي البناء الفضاء الداخلة في أملاكها الخاصة.

(خامساً) إيرادات استثمار أموال المدينة أو الحي وإيرادات المرافق التي يتولاهما أي منها وإيرادات الأسواق العامة في نطاقهما.

(سادساً) التحويلات المالية الحكومية والتبرعات والوصايا والهبات بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية.

(سابعاً) القروض بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون.



النَّادِبُ
عَنْهُ بِدَرْجَاتٍ إِمَامٌ
الْمُنْعَمُ بِهِ مُؤْمِنٌ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

(ثامناً) الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للمدينة أو الحي في نطاق أي مهما في حدود القوانين واللوائح على ما يأتي:

١. مستخرجات قيد المواليد والإجراءات الصحية.
٢. رخص المحاجر والمناجم.
٣. رخص الصيد.
٤. أعمال التنظيم والمجرى وأشغال الطرق والحدائق العامة.
٥. المجال العامة، والمحال الصناعية والتجارية، وغيرها من المجال المقلقة للراحة والمضررة بالصحة والخطرة.
٦. المراكب التجارية ومراتب الصيد والنزهة ومعادي النيل والعائمات على اختلاف أنواعها.
٧. ما يذبح في المذايق العامة أو النقط المستعملة لذلك.
٨. الأسواق المرخص في إدارتها للأشخاص الخاصة.
٩. ١% من قيمة استهلاك المياه والتيار الكهربائي والغاز ويتم تحصيلها من الجهات القائمة على إدارتها.
١٠. الانفاس بالشواطئ والسوائل أو استغلالها.

مادة (٧٧)

يجوز للمحافظ أن يقترح على المجلس المحلي للمدينة أو الحي أو القرية تعديل رسم محلي معين ، كما يجوز له أن يقترح على المجلس إلغاء الرسم أو تعديله أو تقصير أجل سريانه إذا رأى أن بقاءه لا يتفق والسياسة الاقتصادية أو المالية للدولة.

واستثناء من أحكام المادة (٥٩) من هذا القانون، إذا رفض المجلس المحلي للمدينة أو الحي أو القرية في الحالات المشار إليها إجابة طلب المحافظ يعرض الأمر على المجلس المحلي للمحافظة ليقرر ما يراه، فإذا استمر الخلاف عرض الأمر على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة للفصل فيه على وجه الاستعجال.



النَّادِبُ
عَنْهُ بِدَرْجَمٍ إِمَامٍ
أَمِينٌ سَرِّ لِجَنَّةِ الْخَطَّةِ وَالْمَوَازِنَةِ

رئيس حزب العدل

الفصل الرابع

الموارد المالية للقرية

مادة (٧٨)

يكون لكل قرية موازنة محلية مستقلة يتم تقسيم أبوابها لبرامج وبنود طبقاً لما تحددها اللائحة التنفيذية، ويكون لرئيس الوحدة المحلية للقرية حرية المناقلة من برنامج لأخر أو من بند إلى بند في ذات الباب بعد موافقة المجلس المحلي للقرية ويرحل فائض الإيرادات المحلية إلى السنة التالية.

مادة (٧٩)

تمويل ميزانية القرية من الموارد التالية.

أولاً: إيرادات أموال القرية والمرافق التي تقوم بإدارتها.

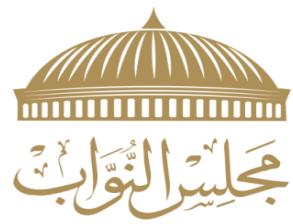
ثانياً: ما يخصصه المجلس المحلي للمركز من موارد لصالح القرية.

ثالثاً: التحويلات المالية المركزية.

رابعاً: التبرعات والهبات والوصايا التي تقبل طبقاً للأحكام والقواعد التي يضعها مجلس الوزراء..

خامساً: القروض.

سادساً: الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للوحدة المحلية القروية في حدود القوانين واللوائح.



أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

النائب

عن بـ المُعْمَدِ إِمَامٌ

الباب الثالث

التخطيط والشئون المالية لوحدات الإدارة المحلية ومجاليتها

الفصل الأول

التخطيط

مادة (٨٠)

لا يجوز للوحدات المحلية إبرام أي قرض، أو الارتباط بأي مشروعات أو أعمال تتعلق ب مجالات التنمية المختلفة أو تمويلها أو تنفيذها إلا بعد موافقة مجالسها المحلية .

كما لا يجوز للوحدات المحلية الارتباط بأي مشروعات استثمارية مشتركة مع رأس مال عربي أو أجنبي إلا بعد موافقة مجالسها المحلية وجهات التخطيط المختصة والمجلسية العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة (٨١)

المجالس المحلية مسؤولة عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة أساسها مكونات وإمكانيات المجتمع المحلي، وعلمه كشف الفرص الاستثمارية في نطاق كل مهـا وحسن توزيع الموارد على الاحتياجات حسب أولوياتها الفعلية في خططها المحلية .

مادة (٨٢)

تقوم أجهزة التخطيط المحلية بمعاونة هيئات التخطيط الإقليمي والمجالس المحلية في التخطيط بما يحقق حـسن استغلال الإمكـانـيات المتاحة لـلـلوـفـاء باـحـتـياـجـاتـ الـمـواـطـنـينـ وـتـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـاقـتصـادـيـةـ.

مادة (٨٣)

تتولى كل محافظة إبلاغ مضمون توجيهات السياسة العامة والخطوط الرئيسية لخطة التنمية للدولة إلى الوحدات المحلية بدائرة المحافظة.

تقوم الادارات المعنية بالخطيط بالوحدات المحلية بالاشتراك مع المجالس التنفيذية وفروع الوزارات التي تُقل الاختصاص بشأنها الى الوحدات المحلية وبمشاركة فعالة من شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني بإعداد مشروع خطة الوحدات المحلية متوسطة الاجل والسنوية وذلك في اطار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمخططات الاستراتيجية المعدة وفقاً لقانون البناء؛ ويحدد مشروع الخطة البرامج والمشروعات ذات الاولوية المعنية بالخدمات والمرافق وتنمية الاقتصاد المحلي وفقاً لاختصاص الوحدات المحلية وتحدها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

يعرض مشروع الخطة السنوية مع مشروع الميزانية السنوية على المجلس المحلي المختص لإقرارهما قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل.

وتقوم أجهزة التخطيط بالمحافظة بتجميع خطط الوحدات المحلية وإرسالها الى هيئة التخطيط الاقليمي لتدرج في قسم خاص بالخطة القومية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

مادة (٨٥)

تتولى كل وحدة محلية في نطاقها تنفيذ خطتها في المواقع المحددة، وتقوم أجهزة المتابعة في المحافظة والوحدات المحلية بمتابعة وتقدير التنفيذ ورفع تقارير ربع سنوية إلى المجلس المحلي المختص والمحافظ ورؤساء الوحدات المحلية، وذلك طبقاً للقواعد التي تحدها اللائحة التنفيذية.

الفصل الثاني

الموازنة والحساب الختامي

مادة (٨٦)

تكون لكل وحدة محلية موازنة مالية مستقلة تلحق بموازنة المحافظة.

وتعود الإدارة المالية المختصة بكل وحدة محلية مشروع موازنتها السنوية شاملاً استخداماتها، ومواردها وفقاً لأحكام هذا القانون، ولائحته التنفيذية ونظمها المالية المقررة في هذا الشأن، ويعتمد مشروع الموازنة المستقلة من المجلس المحلي كل في نطاقه وترسل إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية لإرسالها إلى وزير المالية لتضمينها

في الموازنة العامة للدولة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل، على أن يرفق بالمشروع جميع البيانات والمستندات التي بنيت عليها تقديرات الإيرادات والمصروفات.

مادة (٨٧)

تقوم وزارة المالية سنوياً بتحديد وإدراج السقوف المالية للتحويلات المركزية لوحدات الإدارة المحلية وفقاً لمخططات ومستهدفات الموازنة العامة للدولة وفي ضوء أولويات السياسة العامة للدولة وخطتها التنموية، وتقوم بإرسالها لوحدات الإدارة المحلية قبل بدء العام المالي بستة أشهر على الأكثـر.

مادة (٨٨)

ينشأ نظام للإدارة المالية للموازنات المستقلة للمحليات يشتمل على قواعد إعداد هذه الموازنة ونظام الإنفاق والصرف منها وأسلوب تحصيل الضرائب والرسوم المقررة لوحدات المحلية والنظام المحاسبي وقواعد الاقتراض وتقارير متابعة الأداء ودوريتها والمراجعة المالية الداخلية والخارجية وإعداد الحساب الختامي وتصدر وزارة المالية هذا النظام في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ إصدار هذا القانون.

مادة (٧٩)

يدرج في مشروعات موازنات الوحدات المحلية ما يلي:

١. الموارد التي ينص عليها هذا القانون أو أي قانون آخر.
٢. الاستخدامات التي ينص عليها هذا القانون أو أي قانون آخر.

وفي كل الأحوال يقتصر التصنيف الاقتصادي للموازنات المستقلة للوحدات المحلية على الأبواب والبرامج والبنود.

مادة (٩٠)

تدرج موازنات الوحدات المحلية في قسم خاص بالموازنة العامة للدولة وتعتبر جزءاً تابعاً لها ويسري عليها ما يسري على الموازنة العامة للدولة من أحكام، وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

مادة (٩١)

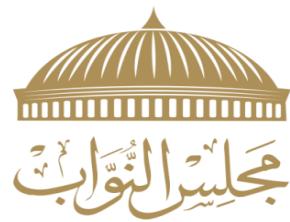
على الأدارات المالية المختصة بكل وحدة محلية إعداد الحساب الختامي السنوي ويعرض على المجلس المحلي المختص لإقراره، مرفقاً بها ملاحظات وزير المالية، وتقدير الجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك في المواعيد ووفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الموازنة العامة للدولة.

مادة (٩٢)

على الأجهزة المالية المختصة بالمحافظة تقديم الحسابات الختامية السنوية للمحافظة والوحدات والمجالس المحلية إلى كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات وذلك في المواعيد وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الموازنة العامة للدولة.

مادة (٩٣)

تدرج بموازنة الوحدة المحلية الاعتمادات اللازمة لمواجهة نفقات مجلسها المحلي بإعتبارها موازنة فرعية مستقلة وتوضع هذه الاعتمادات تحت تصرف رئيس المجلس المحلي وتكون له ذات السلطة المقررة لرئيس الوحدة المحلية.



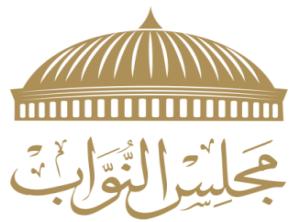
النَّادِبُ
عَنْهُ بِدَرْجَاتِهِ
الْمُنْعَمُ بِهِ مِنْ أَمْمَةِ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

ويكون لرئيس مجلس محلي المحافظة في هذا الشأن السلطة المالية المقررة للوزير لكافحة موازنات المجالس في نطاق المحافظة.

مادة (٩٤)

يقدم المحافظ إلى وزير المالية الحساب الختامي السنوي للمحافظة مرفقاً به الحسابات الختامية للوحدات المحلية الداخلة في نطاق المحافظة، ويعرض الحساب الختامي لكل محافظة في قسم خاص من الحساب الختامي للدولة، ويسري عليه ما يسري على هذا الحساب من أحكام.



النَّادِبُ
عَنْهُ بِدِرْجَاتِ اِمْمَامٍ
أَمْمَانٌ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

الفصل الثالث

الضرائب والرسوم والموارد المحلية

مادة (٩٥)

تبين اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بتحديد أسس وإجراءات حساب جميع الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التظلم منها وإجراءات تخفيفها.

ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة عدداً من نظم لأسس وإجراءات حساب جميع هذه الرسوم وكل مجلس من المجالس المحلية أن يختار منها النظام الذي يلائم ظروف الوحدة المحلية.

مادة (٩٦)

يتبع في تحصيل الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية وفي الإعفاء منها وفي سقوطها بالتقادم القواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم العامة.

وتعتبر ديون تلك الضرائب والرسوم ديوناً ممتازة على جميع أموال المدينيين بها وتستوفي بعد المصاريف القضائية والضرائب مباشرة.

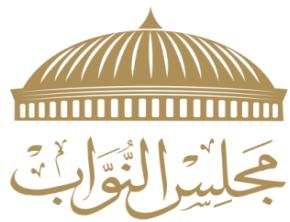
ويجوز أن تتولى الأجهزة الحكومية المختصة ربط وتحصيل الضرائب والرسوم التي تخص الوحدات المحلية وأداء الحصيلة إليها، وذلك بعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة.

مادة (٩٧)

يجوز منح التزام استغلال أي مرفق من المرافق العامة المحلية أو أي مصدر من مصادر الثروة الطبيعية فيما عدا البترول والثروة المعدنية في نطاق اختصاص المحافظة بعد الحصول على موافقة المجلس المحلي للمحافظة.

مادة (٩٨)

يجوز للمحافظة أو المركز الاقتراض بما لا يجاوز ٢٠٪ من الإيرادات المحلية سنوياً على إلا يتجاوز حجم الدين المتراكם ٤٠٪ من أجمالي الإيرادات المحلية، وتحدد اللائحة التنفيذية البنود التي يحتسب على أساسها الإيراد المحلي الخاص بعملية الاقتراض بحيث لا يتضمن التحويلات المركزية، وتستخدم حصيلة الاقتراض



النَّادِبُ عَنْهُ بِدِرْجَاتِ إِمَامٍ

أمين سر لجنة الخطة والموازنة
رئيس حزب العدل

في تمويل مشروعات استثمارية إنتاجية تفي بالالتزامات المترتبة على القرض ولا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام حصيلة الاقتراض لتمويل مصروفات جارية.

وفي جميع الأحوال يتبع مراجعة موافقة المجلس المحلي على كل عملية اقتراض واحتياط وزارة المالية به قبل اجرائه بشهرين على الأقل.

مادة (٩٩)

لا يجوز للمجلس المحلي قبول التبرعات المقيدة بشرط يخرج تنفيذها عن سلطة المجلس، أو أن يغير تخصيصها أو قبول التبرعات أو المساعدات التي تقدمها هيئات أو أشخاص أجنبية إلا طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الوزراء وبعد موافقة مجالسها المحلية.

مادة (١٠٠)

فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص، تسري على الوحدات المحلية كافة ما يسري على الجهاز الإداري للدولة من قوانين ولوائح مالية وما يطبق بشأن أموالها من قواعد.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام..

النائب

عبد المنعم علي إمام
عضوية : (٣٤٩)